# ثقافة العنف

أيمن هشام

بالرغم من التقدم الهائل في شتى مناحي المعرفة والعلوم، إلا أنه لا يبدو أن البشرية قد تعلمت بعد من نتائج ما أحدثته النزاعات والحروب على البشر، فلا تزال تنتهك حقوق وكرامة الإنسان بشكل واسع وإن بنسب متفاوتة، ولعل هذا متأتي من عوامل ذاتية وموضوعية تتميز بها الطبيعة البشرية.

العنف الذي يقوم به الأفراد والدولة يقع من جانب أفراد المجتمع وقد تقوم به الدولة في تعاملها مع مواطنيها أو مع الجماعات التي تمارس مختلف النشاطات في المجتمع، ووفقاً لذلك فإن الحكومات تسعى إلى تحريم أعمال العنف، وأول خطوة تقوم بها في هذا الشأن أن تجعل كل أعمال العنف التي يقوم بها الأفراد والجماعات هي غير قانونية لكي تحفظ لنفسها احتكار وسائل العنف الكبرى في المجتمع، وعليه فإن العنف لا يقتصر على الأفراد والجماعات، وإنما تستخدمه الدول أيضاً وتمارس القوة بأجهزتها وهيئاتها المختلفة.

ولا بد هنا من أن نفرق بين القوة والعنف فهما ليسا مفهومين مترادفين، فالعنف يختلط بأنماط كثيرة من السلوكيات في المجتمع التي تتباين فيما بينها من ناحية شدتها أم من ناحية الأشكال التي تتخذها (كالقتل، والتمرد ....الخ) وعليه فإن آثار العنف قد تتنوع بدرجة معينة من التوتر الشخصي إلى فعالية جماعات كبيرة من الشغب، وكذلك إلى اللااستقرار السياسي بل وتدمير النظام القائم تدميراً كاملاً، أما القوة فهي ترتبط بالسلطة حيث تستخدمها بطريقة شرعية، وضمن نظام اجتماعي معين وعليه فإن السلطة والعنف متعارضان حيث يسود أحدهما بصورة مطلقة فإن الآخر يختفي عن الوجود ويظهر العنف عندما تكون السلطة واقعة في مأزق.

من المعلوم إن العنف يتخذ أشكالاً متعددة حسب المصدر الذي تنبعث منه، فالعنف كان دائما مقروناً بالدولة منذ نشوئها حتى في الوقت الحاضر، واستخدام العنف بين الدول هو نسبي ومشروط بعوامل كثيرة حضارية واجتماعية وسياسية على اعتبار أن الدولة وجدت لغرض التخلص من الفوضى.وقد يتخذ العنف وفقاً لما يقوم به الأفراد أو الجماعات على شكل تآمر يكون منظما بدرجة عالية، ويسهم في عدد محدد من الأفراد سواء كانوا عسكريين أم مدنيين، وأحياناً يأخذ صيغا متعددة كصيغة الإرهاب أو صيغة اغتيالات سياسية منظمة أو يحدث التآمر بين العناصر الحاكمة بعضهم ضد بعض، وهذا ما نلاحظه متفاقماً في البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار، إلا إن هذا النوع من العنف حتى وإن استطاع إزالة النخبة السياسية فالبديل لها لا يمكن أن يؤدي إلى تغيير الحياة العامة، أما فيما يتعلق الأمر بجماعات الضغط أي الأشخاص التي ترتبط فيما بينهم بعلاقات اجتماعية خاصة ومصالح مشتركة تفرض على أعضائها نمطاً من السلوك الجماعي، هؤلاء يدافعون بالوسائل المتيسرة لديهم وقد تكون علنية أو سرية ويسعون إلى الضغط على هيئات السلطة في الدولة لكي تتخذ قرارات ترعى مصالحهم أو أهدافهم المشتركة، وهذا التجمع أما أن يكون ذا طابع مهني أو ديني أو ثقافي أو مالي أو إداري .. الخ، والميزة المشتركة من كل هذه الأنواع من جماعات الضغط هي نشاطها الموجه دائماً إلى تحقيق مصلحة ضيقة ولا تحمل معنى (المصلحة العامة)، لهذا قد يأخذ العنف في مثل هذه الحالة حربا داخلية، بمعنى العنف السياسي المنظم الذي تصحبه مساهمة شعبية واسعة موجهة إلى قلب نظام الحكم أو تفكيك الدولة وهذا متأتي طبعاً من الحرمان من العديد من شروط الوجود الاجتماعي، أو أن تكون كفاحاً مسلحاً ضد احتلال أجنبي، وقد يتحول إلى حرب أهلية فيما إذا توفر دعم خارجي.

إن القوى المتصارعة التي تطمح للسيطرة على العالم أو التأثير به، والمعركة المتزايدة التي تشكل موضوع تحول السلطة ينحسر فيها تأثير عاملين هما عامل القوة وعامل المال ليبرز عامل ثالث مهم ينتج المال والقوة وليس العكس وهو (عامل المعرفة)، لعل هذا يتضح من خلال قول الكاتب توفلر صاحب كتاب (صدمة المستقبل) حيث قال: في عشرات السنين القادمة سنشهد صراعاً ضخماً من أجل السلطة بين أنصار النزعة العالمية، وبين المدافعين عن السيادة الوطنية، وهو نزاع سيكون موضوعه طبيعة المؤسسات الجديدة المكلفة بتنظيم عمل الأسواق العالمية لرؤوس الأموال، ولكن لن يكون هذا إلا وجهاً من وجوه المجابهة بين النظام الصناعي المشرف على الموت وبين النظام الاقتصادي الجديد لخلق الثروة الذي هو قيد النشأة.

## كاريكاتير أعجبني

# حقوق الإنسان الركيزة الأساسية للتنمية

آمال أبو خديجة

حقوق الإنسان ذلك المفهوم الذي يحمل في طياته الكثير من المعاني والمفاهيم التي تعمل دول العالم على المناداة والتغني بها و تطبيقها في عالم الواقع الإنساني والبشري حيث أصبح العالم اليوم يقوم على صراع المفاهيم والقيم التي تؤتي ثمارها في بناء الدول وتقدمها وإصطفافها في أوائل المتحضرين .لا تخلو القوانين الدولية ومعاهداتها من نصوص وبنود قانونية تحث على إحترام حقوق الإنسان ومحاولة إلزام الدول توفيرها لشعوبها بالإضافة أن دساتير الدول وقوانينها الداخلية كثير منها أولى بنود إفتتاحيتها تنص على الحقوق والحريات الإنسانية الواجب من السلطات توفيرها واحترامها لمواطنيها .

في عالم التنمية العلاقة طردية ما بين إلتزام الدولة في توفير حقوق الإنسان لمواطنيها وبين إرتفاع منسوب التنمية لديها وتقدمها نحو الحضارة والمدنية فالإنسان هو العنصر الأول والأساس في التنمية الفعلية وهو المحور الذي يدور حوله مدى تطور الدولة وسيرها نحو الرقي والتمدن ولا يمكن لأي دولة أن تصطف في أوائل صفوف التقدم دون أن تبذل جهدها في إطلاق قدرات الإنسان وطاقاته وحشدها وإستثمارها الأمثل في سبيل بلوغ غايات التنمية الفعلية ومراميها

إذا نظرنا للفارق بين الدول المتقدمة في العالم اليوم والدول التي تسمى بالنامية أو المتخلفة نعلم أن الفارق بينهما هو الإهتمام بالإنسان وحقوقه وحرياته فالدول المتقدمة أصبحت لديها عملية التنمية شيء أساسي وتلقائي وتتسارع نحوه في قفزات كبيرة جدا حيث أصبحت هذه أيدلوجيتها الفكرية التي تربي أجيالها عليها وتدرب مؤسساتها وأفرادها على إحترامها والعمل على توفيرها بالمقابل نرى الدول المتخلفة إنحصرت في قوقعة الجهل والتراجع وتعميم الفساد والتناحر الداخلي والفوضى وعدم إحترام أي مبادئ حقوقية وواجبات فالإنسان وحجم الإهتمام به وتنمية قدراته وإستغلال طاقاته وإبداعه وتوفير ما يلزم لأجل إستثماره نحو التقدم والتطور للدولة هو أساس التنمية الفعلية .

وعندما يكون الإنسان مهمشاً مضطهدا محروما من أبسط حقوقه لا ينتظر منه أن يكون له دور فعال في التنمية الفعلية حيث أن الدور الذي يسعى أن يلعبه في مجتمعه أن يكون مشاركاً منتجاً فعالاً يسمع صوته ويؤخذ بأفكاره وهذا لن يكون دون إتاحة الفرصة له بإطلاق قدراته وتأهيله التأهيل النوعي والجيد لاكتساب المعرفة والمهارة وزيادة رصيده منها بصورة مستمرة لذا من الواجب أن تتوفر له حقوق المواطنة التي تقرها الدولة وتجعل لديه شعورا أنه جزء من كيانه ومجتمعه الذي ينتمي إليه ولا يكون هناك تعارض وتناقض ما بين ما تقره القوانين من حقوق وحريات وما يمارس ضد الإنسان المواطن على الواقع وإلا فقد لديه روح الإنتماء والسعي نحو الإنجاز والعطاء وبحث عن نفسه ليفرغ طاقاته في مواقع أخرى إما بالتفكير بالهجرة لدولة تحترم الإنسان وإبداعاته أو الانعزل عن المشاركة المجتمعية لينشغل بأموره الخاصة واللامبالاة لما يدور حوله .

وكلما زاد الوعي لدى الدولة في أهمية دمج الإنسان المواطن وإستثماره في تطوير مؤسساته وأركان مجتمعه كلما إرتفع منسوب الإهتمام بهذا الإنسان وسعت نحو إبداع الطرق والوسائل والأساليب التي تستفز طاقاته نحو التفاعل الإيجابي في المجتمع فالعملية مشتركة ما بين المواطن ودولته فلا يمكن أن تنجح دولة في بناء ذاتها دون إستغلال مواطنيها ومهاراتهم الشخصية وكذلك العكس فبناء الأيدولجية الفكرية داخل الدولة التي تقوم على أن توفير الحقوق و الحريات سواء كانت سياسية ، إجتماعية ، فكرية هي أساس مقومات البناء والتطور ما يولد عقلية جمعية لدى أفراد الدولة بالإنتماء والتفاعل كأساس للمساهمة في البناء مما ستقود حتما للعدالة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والفكرية وغيرها المنشودة للدولة المتحضرة .

# أثر ارتفاع درجات الحرارة على ارتفاع الأسعار

د.عادل عامر

أثّر ارتفاع درجات الحرارة بشكل واضح على الزراعات الموسمية المرتبطة بشهور الصيف ، منها الخضر والفواكه، وهو ما بات يهدد بارتفاع أسعارها بسبب ارتفاع دراجات الحرارة إن ارتفاع درجات الحرارة يؤثر بشكل كبير في الخضر والفواكه، إذ تصاب بضربات شمس، مما يؤدي إلى ظهور بقع يابسة عليها في الجانب المعرض للشمس، وهو ما ينعكس سلبا على تسويق المنتجات الزراعية، خصوصا إذا كانت تلك البقع ذات مساحة كبيرة. كما أن ارتفاع درجات الحرارة يتسبب في سقوط ثمار الحمضيات بالخصوص قبل أوانها.

إن نسبة المحاصيل الزراعية في العالم انخفضت بسبب التغيرات المناخية، خاصة محاصيل القمح، ما أثار مخاوف بشأن الأمن الغذائي بسبب النمو السكاني المتزايد في مختلف أنحاء العالم. كما يرفع الفلاحون من كمية سقي المزروعات من أجل تخفيف تأثير الحرارة المرتفعة عليها، بالإضافة إلى زيادة معدلات الري عن المعتاد مما أثر بشكل كبير على الأسعار، وأسهم في ارتفاعها، كما أن دخول فصل الصيف أيضا وارتفاع درجات الحرارة، ادى الى ارتفاع أسعار الخضراوات والفواكه، لتصل إلى اعلى مستوياتها خلال هذه الفترة.

وأدى انخفاض نسبة المحاصيل الزراعية إلى ارتفاع أسعار الكثير من المواد الغذائية وهجرة الكثيرين من الأرياف إلى المدن، ما يعني ارتفاع نسبة الازدحام السكاني بالمدن، ولم تقتصر هذه الآثار على المحاصيل الزراعية فقط، إذ أن صيد الأسماك في المناطق المدارية قد ينخفض ما بين ٤٠ إلى ٦٠ ٪.

إذا كان هناك اختلاف بين العلماء على أسباب ارتفاع حرارة الأرض فإنهم يتفقون جميعا على أن حرارة الأرض في ارتفاع مستمر، وهذا ما أثبتته قياسات درجات الحرارة خلال السنوات الثلاثين الماضية. وارتفاع حرارة الأرض أمر خطير للغاية لأنه يُؤدي إلى نتائج كارثية، فاستمرار تلك الزيادة في درجة حرارة الأرض يُؤدي إلى ذوبان جبال الجليد في القطبين وبالتالي ارتفاع مستوى البحر ما ينتج عنه إغراق المناطق الساحلية، وكل ذلك يُحدث تغيرات كبيرة في مناخ الأرض تتفاوت بين الأعاصير، موجات الجفاف، الفيضانات والحرائق... جو الأرض في الحالة الطبيعية يكون دافئا بقدر ٢٤ درجة مئوية في المتوسط وسبب هذا هو وجود غازات في الغلاف الجوي تقوم بامتصاص الأشعة تحت الحمراء التي تنعكس عن الأرض بعد أن تستقبلها من الشمس، وهذه ظاهرة طبيعية بحتة، بدونها ستكون درجة حرارة الأرض ناقص ١٧ درجة مئوية في المتوسط، وبالتالي فإن حدوث هذا التأثير ضروري جدا لحياة جل كائنات الأرض.

أسباب زيادة حرارة الأرض قد تكون كثيرة ومتعددة لكن آراء العلماء حولها تنقسم إلى ثلاثة آراء:

البشر (التقدم الصناعي)- الطبيعة (حالة دورية ) والشمس (نشاطات زائدة في الشمس).

# العملية السياسية: إستراتيجيتا الدخول والخروج

عماد يوسف قدورة

ألِفَت منطقة الشرق الأوسط "العمليات السياسية" بسبب كثرة النّزاعات فيها، واهتمت قوى دولية وإقليمية بتدشين تلك العمليات ورعايتها لأسباب عديدة. وإذا كانت عملية السلام المعروفة بين العرب والفلسطينيين من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، من أشهر تلك العمليات وأطولها أمدًا، فقد برزت عمليات سياسية أخرى في المنطقة، لكنها بين مكوِّنات المجتمع الواحد في غير بلد عربي؛ كالعملية السياسية في العراق مثلاً.

ولأن الإدراك الجمعي العربي تجاه "العملية السياسية" أضحى سلبيًا، بوصف نتائجها – عادة – لا تعبِّر عن الطموحات والآمال المرجوة، فمن المهم فحص ماهية العملية السياسية، وما الذي يسبِّب خيبة الأمل من نتائجها أو حتى الخشية من ولوجها؟ وهل تنشأ عن حاجة أطراف النزاع إليها أم حاجة الدول الراعية ومصالحها وأولوياتها؟ وهل ثمة حسابات يتعين إدراكها ووضعها ميزانًا لـ: قرار الدخول في العملية من عدمه، والانخراط فيها، والخروج منها؟

تنشأ العملية السياسية بسبب وجود نزاع مؤثر في طرفين أو أكثر، ولا يستطيع أي طرف حسم هذا النزاع بالوسائل المادية القسرية، ما يشجِّع أو يرغم هذه الأطراف على الدخول في مناقشة موضوع النزاع. وعلى الرغم من الخسائر أو التكاليف البشرية والمادية التي تتكبدها أطراف النزاع، فإنّها تأبى أحيانًا الاحتكام إلى تسوية سياسية تحل الخلاف بسبب تباين المصالح أو الرؤى أو المبادئ أو كلها معًا؛ أو بسبب اقتناع أحد الطرفين أو كليهما بأنّه قادر على حل النزاع بالقوة ومن دون الحاجة إلى تسوية قد تقلص بعض مكاسبه. ومع تزايد عمق الأزمة وانعكاساتها على دول أخرى، تبرز التساؤلات عن المسؤوليات والالتزامات الدولية للدول الكبرى، بوصفها ضامنة للسلم والأمن الدوليين. لكنّ تدخلات هذه الدول تخضع غالبًا لتقدير مصالحها، فقد تتدخل لصالح أحد الأطراف، ماديًا أو معنويًا، وقد تدعو الأطراف إلى التفاوض أو تجبرها عليه، أو تترك النزاع يأخذ مداه إن كان استنزاف الأطراف يحقق مصلحة أكبر.

ولا يمكن أن تبدأ أي عملية سياسية من دون قرار من طرفيها الرئيسين الدخول فيها. وقد تختلف رؤى الطرفين المتنازعين ومصالحهما عن رؤى الأطراف الراعية ومصالحها؛ فتجارب العمليات السياسية تشير إلى أنّ مصالح الأطراف الراعية تسهم أيضًا في تحريك العملية، وقد تضغط لإدخال الأطراف المتنازعة فيها. ومن هنا، فإنّ تدشين العملية السياسية قد يعبِّر أحيانًا عن أهداف الأطراف الراعية أو مأزقها أكثر منه عن اهتمامها بالنزاع وضحاياه ومصالح أطرافه.

ولعل أهم ما تحتاجه الدول الراعية هو قرار أطراف النزاع بقبول الدخول في العملية، لأنّ مجرد الانخراط فيها يعني أنّ ثمة جهودًا تُبذل لإنهاء النزاع، بغض النظر إن كانت هناك نتائج عملية تلوح في الأفق أم لا. فعلى سبيل المثال سعت الولايات المتحدة الأميركية في تعاملها مع الصراع العربي – الإسرائيلي لإقناع أطرافه بالانخراط في عملية السلام والمفاوضات لـ "تسوية النزاع". وقد تبين بعد مرور ما يزيد على عقدين من الزمن أنّ الإدارات الأميركية المتعاقبة ما فتئت تضع ضمن الخطوط العامة لسياستها المتعلقة بالشرق الأوسط بندًا خاصًا يؤكد على أهمية دفع عملية السلام واستمرار المفاوضات وضرورة انخراط الأطراف فيها لإحراز تقدم، لكنّ ما يجري على أرض الواقع ظل يكرس مصالح الطرف الأقوى في النزاع، ومصالح الدولة الراعية.

أما ضحايا النزاع؛ بالمعنى الواسع للضحية، فتزداد معاناتهم كل يوم. إذًا، فمن المهم بالنسبة إلى الأطراف الراعية هو "الانخراط في العملية"، والإغراء هو "إحراز تقدم في المفاوضات" دون تحديد ماهية هذا التقدم ولمصلحة من سيكون. أي يتعين أن تبقى العملية جارية، لتبقى المفاوضات مفتوحة، ولتعفي الدول الراعية الكبرى نفسها من المساءلة الأخلاقية عن عدم تحمّلها مسؤولياتها الدولية. من هنا، يبرز تنافس الأولويات؛ فإما أن تضع أطراف النزاع التي تعتقد أنّها تعبِّر عن تطلعات شعبية أهدافًا محددة وثوابت أساسية لا يمكن تجاوزها، ومن ثم تعبِّر عن أولوية الشعب الذي تمثله، أو أنّها ستخضع لأولويات الأطراف الراعية التي تعبِّر عن مصالحها. وما لم توضع خطة أو إستراتيجية واضحة لدخول العملية السياسية وتحدد الهدف النهائي منها، فستجد أطراف النزاع نفسها قد انجرت تلقائيًا إلى المشاركة في العملية من دون جاهزية كاملة ولا بدائل أو خيارات. فعادة ما تبدأ العملية نتيجة للاتصالات السياسية المكثفة وتحت تأثير الضغوط الدبلوماسية والسياسية، أو تحت ضغط التحضير لمؤتمر دولي متعلق بالأزمة، وبخاصة مع تلويح الأطراف الراعية بالعقوبات والتكاليف الجسيمة لمن يتخلف عن المشاركة. وبهذا، قد تنجح هذه الأطراف في تركيز الاهتمام على الجهود الدبلوماسية أكثر منه على آثار النزاع المأساوية على أرض الواقع. ومن هنا، يتعين عند الدخول في العملية السياسية تحديد الأهداف الأساسية الكبرى التي من أجلها جرى الدخول فيها، كي يجري الاحتكام إلى هذه الأهداف في جميع مراحل العملية، وإلى مدى تحققها، ومن ثمّ، يمكن تقييم أهمية الاستمرار في العملية في أي مرحلة منها، واتخاذ مواقف بناء على ما تحقق أو لم يتحقق من الأهداف.

وانطلاقًا من تغليب الدول الراعية مصالحها وأولوياتها، فإنّها تسعى عبر سيل الحملات الإعلامية والاتصالات الدبلوماسية إلى حشد التأييد للانخراط في العملية السياسية عبر "الترغيب" باقتناص الفرصة وعدم تضييعها أو "الترهيب" من تبعات فواتها. وبهذا الصدد، فقد أضحت مألوفة في منطقتنا العربية عبارات من قبيل: "ضرورة انتهاز الفرصة"، و"اللحاق بالقطار"، و"عدم تفويت الفرصة التاريخية". وهي "ترغيبات" تطمع إلى جر الأطراف للقبول بدخول العملية أو استئنافها. ويتعين على أطراف النزاع فهم ذلك بطريقة مغايرة بما يخدم مصالحها، فلو لم تكن لها قوة – ولو معنوية – لما رغِّبها أحد فيها، ولو لم تكن مشاركتها لها أهمية بالنسبة إلى مصالح الرعاة لما طُلب إليها المشاركة. السؤال الأهم في هذا السياق هو: أين مصلحة القضية موضوع النزاع؟ فإن بدا أنّ شروط التفاوض الأولى تحقق هذه المصلحة؛ فيدرس حينها قرار الدخول فيها بجدية، وإن كانت لا تحقق إلا مصالح الأطراف الراعية أو مصلحة الخصم، فيتعين اتخاذ قرار آخر. تلجأ الدول عند مواجهة مأزق في عملية سياسية أو حرب أو حتى مفاوضات تجارية، إلى ما يسمى "إستراتيجية الخروج"؛ أي أنّ الخروج من عملية ما أو سياسة أو حرب يحتاج إلى إدارة للمأزق بطريقة ومنهج منظمين، بحيث تتم المحافظة على المكتسبات التي تحققت، وتُقلل الخسائر المتوقعة، وتُحفظ الهيبة والاحترام، وتبقى على جاهزية لمواجهة التحديات، فلا تُفقدها هذه العملية ثوابتها أو السند الشعبي أو تُسبِّب إحراجها.

# الحيادية والموضوعية في المعرفة

حسام الدين درويش

ثمّة "خطأ" شائع يجعل الحياديّة شرطًا للموضوعيّة، بل ومرادفا لها أحيانًا، وعليه يكون تأكيد عدم حياديّة فكر ما هو، في الوقت نفسه، دليل واضحٌ على عدم موضوعيته. ويظهر هذا الخلط في أشكال متعدّدة تتجسّد مثلاً في إقامة تعارض أو تناقض قطبي بين الذاتية والموضوعية، أو بين الأيديولوجيا والمعرفة العلمية أو الموضوعية. ويمسّ هذا التناقض المزعوم الفكر السياسي بصفة خاصّة، لأنّ هذا الفكر هو بامتياز شديد، ميدان الأيديولوجيا والتحيزات والذاتية وعدم الحياد. ويشمل الفكر السياسي هنا كلّ تنظير أو نقاش أو تعامل إعلامي مع الشأن السياسي. وعلى الرغم من أنّ التحيز أو عدم الحيادية قد يفضي إلى درجة من عدم الموضوعية، فإنّنا نرى ضرورة التشديد على أمرين، هما: إنّ التحيّز أو عدم الحياد أمر لا مفرّ من حصوله، بطريقة أو بأخرى، وإلى درجة أو أخرى، في المعرفة عمومًا، وفي تلك المتعلقة بالشأن الإنساني أو السياسي خصوصًا؛ وفضلاً عن ذلك، إنّ عدم الحياد لا يؤثر بالضرورة سلبيًا في موضوعية الفكر أو المعرفة، بل قد يكون أحيانًا شرطًا ضروريًا من شروط الوصول إليها، أو إلى درجة من درجاتها المرغوبة أو الممكنة.

الذاتيةِ هي طريق ضروري للموضوعية؛ بمعنى أنّ كل معرفة تتطلب ذاتا عارفة. والمعرفة "الموضوعية" هي معرفة ذات أو ذوات بموضوع ما. والمرور الضروري للمعرفة عبر الذات يترك حتمًا آثار هذه الذات وبصماتها في صوْغ شكل تلك المعرفة ومضمونها. فالمعرفة الإنسانيّة محكومة أو محدودة بملكات الإنسان الحسّية والنفسية والعقلية وممكناتها، وتحدّد هذه الملكات جانبًا ممّا يمكن تسميته بالبعد الوجودي (الأنطولوجي) الأساسي للذات العارفة. وفي مقابل هذا البعد الوجودي الأساسي، ثمّة بعد وجودي –إبستيمولوجي يتحدّد بالمعارف التي اكتسبها الإنسان عبر تفاعله مع بيئته، وتحصيله المعرفي التاريخي، وباهتماماته وميوله، وبوجهات النظر التي كوّنها، وبكلّ ما يشكل الأحكام المسبقة الواعية أو غير الواعية التي تؤثر، إلى درجة ما، في رؤيتنا للواقع، وفي تعبيرنا عنها. وثمّة بعدٌ ثالث هو منظور معرفي – أخلاقي يتحدّد بالحقل المعرفي الذي نشتغل فيه، وبالنظريات التي نعمل في إطارها، وبالمبادئ والمفاهيم التي نستند إليها أو نستخدمها، وبالغايات أو النتائج التي نسعى إليها ونرغب فيها، وبالعوامل الشخصية أو غير الشخصية التي تدفعنا إلى تناول هذا الموضوع وإلى السعي إلى هذه الغايات وتلك النتائج، وبتقييماتنا الأخلاقية وغير الأخلاقية موضوع المعرفة وحيثياته.

وتتداخل هذه الأبعاد وتتشابك إلى درجة تفضي في النهاية، إلى تشكيل منظور واحد لا تتحدّد من خلاله ذاتيّة المعرفة وانحيازها الضروري الجزئي والنسبي فحسب، بل تتحدّد موضوعيتها المكنة أو المتوخاة أيضًا. ومن الواضح أنّ السمة المنظورية الملازمة لمعرفة الذات تجعل من حيادها أو عدم تحيّزها أمرًا مستحيلاً وغير ممكن، من حيث المبدأ. والمقصود بالحياد هنا هو عدم اتّخاذ أيّ موقف تقييمي من الموضوع المبحوث. ويشمل التقييم هنا ثالوث القيم عمومًا، وقيمتَي الحقّ والخير خصوصًا. ومن الواضح أنّ السمة المنظورية للذات العارفة تتضمّن عادةً بالضرورة تقييمات أوليّة عن الموضوع المبحوث؛ ويصدق ذلك، بصفة خاصّة، حين يكون الإنسان هو الباحث والمبحوث، هو الذات العارفة والموضوع المعروف. ويظهر ذلك بصورة نموذجية في الميدان السياسي، حيث تبرز أو تسود الأيديولوجيات أي الأفكار أو الأنساق الفكرية التي تتناول أو تمسّ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حريّات الناس وحقوقهم وواجباتهم وتطلعاتهم ومصالحهم الخاصّة والعامّة، والتي تتأسّس بالدرجة الأولى، على الإرادة الساعية إلى تبرير ما هو كائن أو ما يجب أن يكون، أو تسويغهما أو ترويجهما. ومن الصعب أن يكون الإنسان محايدًا ولا يتبنّى موقفًا نظريًا ما، حين يتعلق الأمر بهذه الأمور المهمّة إلى درجة قد تجعلها مصيريّة. وعلى الرغم من تفاوت البشرَ في تحيّزهم أو عدم حيادهم – وهو التفاوت الذي يتلاءم عمومًا مع مدى تأثّرهم المادي أو المعنوي، المباشر أو غير المباشر، بالأوضاع المدروسة أو ذات الصلة – فإنّ هذا التفاوت لا يمكن أن يفضي إلى الحيادية الكاملة أو المطلقة.

لكن هل يمكن، أو هل ينبغي أن يقتصر تعريف الموقف الحيادي على أنّه الموقف الخالي من التقييم في التعاطي مع الواقع المدروس؟ ألا يجري أحيانًا، وربّما غالبًا، مماهاة الموقف المحايد مع الموقف الوسطي الذي يحاول البقاء على مسافة واحدة من الأطراف المختلفة؟ لا نؤمن بمعقولية هذه المماهاة، ولا بإمكانية اتّخاذ الوسطية معيارًا للحيادية. فاتّخاذ الوسطية معيارًا للحيادية يعني اتّخاذ موقف "لا مبال" من الواقع ومن الموضوع المختلَف فيه أو عليه، والّلامبالاة أو عدم الاكتراث هو موقف قيمي، في نهاية المطاف. قد يقال إنّ الوسطية لا تتضمّن أيّ تقييم، وإنّها تحافظ بذلك على الحيادية، على الرغم من إمكان الحكم عليها بأحكام تقييمية. لكن هل تخلو فعلاً الحيادية، بوصفها وسطيّة، من الأحكام التقييمية؟ ينبغي التمييز هنا بين الأحكام التقييمية الخاصّة والمباشرة، والأحكام التقييمية المستعارة وغير المباشرة. فإذا كان بإمكان صاحب الموقف الوسطي المحايد تعليق قيمه الخاصّة أو عدم الاستناد إليها، جزئيًا ونسبيًا، على الأقل، فهذا يعني أنّ موقفه سيتحدّد انطلاقًا من قيم الآخرين وتحيّزهم وعدم حيادهم – فالوسطيّة تتحدّد تبعًا لموقف الطرفين أو مواقفهما – وهذا يعني أنّ موقفه يتضمّن بالضرورة أحكامًا تقييمية غير مباشرة، على الأقل، وهي الأحكام المؤسِّسة على أحكام الآخرين وتقييماتهم الخاصّة. لكن، إذا كان الحياد أمرًا مستحيلاً من حيث المبدأ في المعرفة عمومًا، وفي تلك المتعلقة بالشؤون السياسية خصوصًا، فهذا لا يعني أنّ تلك الاستحالة تفضي إلى استحالة بلوغ درجة من الموضوعيّة، في هذا الخصوص. والموضوعيةُ، بوصفها سمةً للمعرفة، تعني التعبير الدقيق نسبيًا وجزئيًا، عن الواقع الموضوعي، كما يبدو لنا، من منظور ما.

ونحن لا نريد الاكتفاء بفضّ الترابط الضروري المزعوم بين الحياد والموضوعية فقط، وإنما نريد أيضا أن نؤكد أنّ عدم الحياد قد يساعد على تعزيز المعرفة الموضوعية، أكثر من كونه يمثل بالضرورة عائقًا أمام تلك المعرفة. فتحيّزنا إلى طرف ما يمكن أن يساعدنا على امتلاك فهم أكبر وأعمّقَ لهذا الطرف. ومن المفيد التذكير هنا بقول دلتاي "إننا نفهم الإنسان ونفسّر الطبيعة". فنحن نستطيع، من حيث المبدأ، فهْم البشر عمومًا، لأننا مثلهم أو لأنّهم مثلنا بمعنى ما. ويعني الفهم هنا إدراك المعقولية، والإمساك بالمعنى، في إطار كلية ما متّسقة. أمّا التفسير، فيعني هنا ردّ نتيجة ما إلى أسباب ما، من دون الحديث عن معنًى منطقي أو عضوي ما لهذا الترابط بين السبب والنتيجة. فليس هناك ترابط عضوي ضروري بين هبوب الرياح وسقوط شجرة ما، لكن ثمّة ترابط قويّ وصميمي بين الفعل الإنساني وغاياته. ويمكن للانتماء إلى طرف ما، وللتحيّز إليه وإلى ما يفعله، أن يساعد بالتأكيد على تكوين فهم أكبر لطبيعة هذا الطرف، وللمعقولية الداخليّة لفعله ومسوّغاته وغاياته، بدلاً من الاكتفاء بتفسيرها من الخارج، أي ردّها أو اختزالها إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية... إلخ.

jadl@albiladdaily.com
يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه